

مقدمة كتاب ماوراء الفقه للسيد الشهيد محمد صادق الصدر (رضوان الله عليه)



مقدمة كتاب ماوراء الفقه للسيد الشهيد محمد صادق الصدر (رضوان الله عليه)

هذا الكتاب يتعرض لما وراء الفقه لا للفقه نفسه فان للفقه كسائر العلوم ارتباطات بعلم اخرى عديدة ومعلومات كثيرة خارجة عن صيغة الاساسية وهذه هي المادة الخام لهذا الكتاب. والكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم يمثل حلقة مهمة وواضحة واكيدة من حلقات هذا التطور. فهو فيما تناوله من مواضيع وابحاث جمع فيه مؤلفه بين عمق الأفكار وأصالتها وابتكارها وإبداعها وبساطة الاسلوب ووضوح اللغة مألعله يعتبر فريد في بابه لأنه من الواضح والأكيد لكل مطلع أن بيان الفقهاء ولغتهم يبتعد عن الذوق المعاصر - قليلا او كثيرا - وصار التمسك بعمق المطلب يعني صعوبة البيان او سهولة البيان يعني ضلالتة.

فالكتاب قد أبدع في كلا الاتجاهين بما عرض من ثقافة فقهية معمقة ومركزة في مواضيع متنوعة وكثيرة لا يقتصر فهمها واستيعابها على الدارسين والمختصين. ولعلها أول محاولة بهذه السعة والشمول والاستيعاب لكل ابواب هذا العلم ولمواضيع لم يسبق ان تبحث لابهذه الكيفية ولا بهذا المستوى من التعميق بحيث يمح ان يقال أنها محاولة جادة وسابقة لفلسفة الفقه كما نقل عن احد الباحثين تعليقا

على هذا الكتاب.

وبالرغم من ان هذا الكتاب يعد أو يبوب ككتاب في علم الفقه إلا ان القارئ لا يعدم فيه النصيحة الاخلاقية أو الاشارة المعرفية أو البراعة الفلسفية ومرجع ذلك أكيد إلى شخصية كاتبه ومؤلفه -اعلى [] مقامه-

ولعل من ابرز نقاط الإبداع في الكتاب استثنائية الظروف التي كتب بها فقد كتب في العقد الأول من القرن القمري الحالي ومؤلفه تحت الاقامة الجبرية والمراقبة الامنية المستمرة من قبل السلطة الحاكمة آنذاك في العراق .ومما سمعه منه بعض طلابه مامضمونه: لولا ظروف التقية المكثفة لكتب هذا الكتاب بطريقة واسلوب آخر.

فكثيرا ماكان يكتب اعتمادا على الذاكرة وبدون مراجعة مصدر لقلتها او انعدامها او صعوبة الوصول اليها فلعل الكثير مما في هذا الكتاب ابداع محض في التحليل والاستنتاج.

وهنا نشير الى ان هذا الكتاب مقسم ككتاب شرائع الاسلام للمحقق الحلي تقريبا وكتاب الشرائع هذا يقسم الفقه الى(كتب).فبدلا ان يسميها فصولا او ابوابا يقول: كتاب الطهارة كتاب الصلاة وهكذا كان وهذا الكتاب جرى على هذا النهج.

وتم متابعة كل واحد من هذه الكتب عما يناسب موضوع هذا الكتاب مما هو وراء الفقه وارتباطاته الخارجية او المفاهيم الرئيسية التي تحتاج الى تحديد او القواعد الفقهية.

ولم تحتج الفصول في داخل اي كتاب من كتب الفقه الى ترقيم بل تم الاكتفاء بالعنوان : فصل - فصل لعدت اعتبارات أهمها :

أولا: عدم ترابط موضوعات الفصول ترابطا جوهريا بمعنى كون حديثها عن شئ واحد او يتوقف فهم بعضها على فهم بعض -كلا- بل يعتبر كل فصل بحثا يراسه ليس له الا الارتباط الموضوعي .

ثانيا : ان عدد من كتب الفقه ليس لها سهم في هذ الكتاب اكثر من فصل واحدفكان ترك ترقيمه هو الاولى.

وفي نهاية هذه المقدمة ننوه لعدة امور:

الامر الاول : ان هذه البحوث مما تقل فيها المصادر لدى المؤلف.ومن هذه الناحية فقد يرى القارئ الكريم ان عددا من الآيات اوالأخبار او الاقوال لم يتم التحويل على مصدره في الهامش اكتفاء بالوثيقة الشخصية .

الأمر الثاني : اتضح مما سبق ان هذا الكتاب ليس فقها بالمباشرة لأنه استهدف الامور الاخرى التي تعتبر مما وراء الفقه ومعه لن يكن من الضروري التعمق بالبحث الفقهي الاستدلالي بل يكفي اعطاء صورة مبسطة عنه للقارئ.

الأمر الثالث: ان اسلوب الكتاب مبني على ايضاح الافكار للقارئ ولو ضمنا لابالمباشرة على وجه الخصوص بل قد يكون بالمباشرة .ومع ذلك يخرج القارئ بحصيلة كافية عن هذا المفهوم او الحكم الفقهي او ذلك

